

اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC)

المذكرة الإرشادية المعنية باستخدام نهج المجموعات (Clusters) لتعزيز الإستجابات الإنسانية

24 تشرين الثاني/نوفمبر 2006

1. مقدمة

خلال الإستجابات الدولية للأزمات الإنسانية، استفادت بعض القطاعات في الماضي لأنها كانت تحظى بوكالات قيادية تضطلع بمهام واضحة في الوقت الذي لم تحظ قطاعات أخرى بالمثل. وقد أدى هذا الأمر مراراً، من بين جملة أمور أخرى، لإستجابات إنسانية يتعذر معرفة المجرى الذي يمكن أن تتخذه وبوجود ثغرات في القدرات والإستجابة يتعذر إجتناؤها في بعض المجالات. وإدراكاً منها بذلك، وافقت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على تكليف "قيادات مجموعات" عالمية - خصيصاً للحالات الإنسانية الطارئة - في تسع قطاعات أو مجالات النشاط الخاصة بها. كما أجمع مدراء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على وجوب تطبيق نهج المجموعات مع بعض المرونة على صعيد الدولة.

وفي شهر كانون الأول/ديسمبر 2005، رخب مدراء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات "بنهج المجموعات" بوصفها آلية يمكن لها المساعدة في سد الثغرات الواضحة أثناء الإستجابة وتعزيز جودة النشاطات الإنسانية. ويُعد هذا النهج جزءاً من عملية إصلاح أوسع تهدف إلى تحسين فعالية الإستجابات الإنسانية عبر ضمان إمكانيات أفضل للتنبؤ وتولي المسؤوليات على نحو أفضل، في الوقت الذي تعمل فيه على تعزيز الشراكات بين المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر¹ ووكالات الأمم المتحدة.

وفي حزيران/يونيو 2006، أصدرت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات مذكرة إرشادية أولية حول تطبيق منهج جديد. ودعا منسق الأمم المتحدة لعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ (ERC) ومدراء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات جميع الأطراف المشاركة المعنية في هذا المجال، على وجه الخصوص، لإبداء آرائهم بهذه الوثيقة، تأكيداً منهم على ضرورة أن تكون عملية الإصلاح الإنساني عملية تتسم بالشمولية. وبناءً على الملاحظات التي تم تلقيها تم وضع هذه المذكرة الإرشادية الراهنة. وستكون هذه المذكرة عرضة للدراسة الدورية والمراجعة،

¹ . أفادت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن موقفها من نهج المجموعات هو ما يلي: "ضمن العناصر المكونة للحركة الحركة، لا تُشارك اللجنة الدولية للصليب الأحمر في نهج المجموعات. ومع ذلك فإن التنسيق بين اللجنة والأمم المتحدة سيتواصل بالقدر اللازم لتحقيق إتمام العمليات على نحو فعال وإستجابات معززة للمتضررين جزاء النزاعات المسلحة وأشكال العنف الأخرى".

عند الإقتضاء، أخذين بعين الإعتبار الإستنتاجات المتأتية عن "العبر المستناة" الأخرى وتقييم تنفيذ نهج المجموعات على صعيد الدولة وعلى الصعيد العالمي.

2. أهداف ونطاق نهج المجموعات

على الصعيد العالمي، يتمثل هدف نهج المجموعات في تعزيز الإستعداد على صعيد المنظومة والقدرات الفنية للإستجابة للحالات الإنسانية الطارئة من خلال التأكد من توفر قيادة وتولي مسؤوليات قابلة للتنبؤ في جميع القطاعات الرئيسية أو مجالات الإستجابة الإنسانية.

على نحو مماثل، وعلى صعيد الدولة، يتمثل الهدف في تعزيز الإستجابة الإنسانية من خلال المطالبة بمعايير عالية من القدرة على التنبؤ والمسؤولية والشراكة في جميع القطاعات أو مجالات النشاط. وهو أمر يُعنى بتحقيق إستجابات أكثر إستراتيجية وتنظيم الأولويات على نحو أفضل فيما يتعلق بالموارد المتاحة من خلال تقسيم العمل بدقة بين المنظمات وتحديد أدوار ومسؤوليات المنظمات الإنسانية ضمن القطاعات على نحو أفضل وتزويد منسق الشؤون الإنسانية بمعلومات حول نقطة الإتصال الأولى والملاذ الأخير في جميع القطاعات الرئيسية أو مجالات النشاط. وسيتم الحكم على مدى نجاح نهج المجموعات بحسب الآثار المتأتية من تحسين الإستجابات الإنسانية التي تستهدف المتضررين جراء الكوارث.

ولا بد أن يتم في النهاية تطبيق نهج المجموعات في جميع البلدان التي تحظى بمنسقين معنيين بالشؤون الإنسانية، وهي تحديداً الدول التي ترضخ تحت وطأة أزمات إنسانية لا تدرج ضمن مهام أية وكالة وحيثما تكون الإحتياجات ذات مستوى عال من التعقيدات لتبرير إستجابات متعددة القطاعات تسترعي مشاركة نطاق واسع من الأطراف المعنية بالشؤون الإنسانية. ويُمكن استخدام نهج المجموعات في الحالات الإنسانية الطارئة الناجمة عن النزاعات وفي حالات الكوارث على حد سواء. ويتعين عليها تحديداً تحسين جودة الإستجابات الدولية للحالات الطارئة الرئيسية المنبثقة. وكذلك وعلى الرغم من كونها لا تقتصر على أوضاع النزوح الداخلي، فيتعين أن تُحرز تحسناً مميّزاً في جودة ومستوى الإستجابة للأزمات التي ينجم عنها نزوحاً داخلياً والقدرة على التنبؤ بها وإن تُمثل تعزيزاً مميّزاً من "الإستجابة المشتركة".

3. قيادة المجموعات على الصعيد العالمي

لا تدرج القطاعات والفئات السكانية، التي تكون فيها القيادة والمسؤولية بين صفوف الجهات الإنسانية الدولية الفاعلة واضحة، ضمن المجموعات التسع على الصعيد الدولي. وتتضمن، على سبيل المثال لا الحصر، قطاع الزراعة الذي تقوده منظمة الأغذية والزراعة (FAO)؛ وقطاع الغذاء الذي يقوده برنامج الأغذية العالمي (WFP)؛ واللجئين بقيادة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)؛ والتعليم بقيادة منظمة الأمم

المتحدة للطفولة (UNICEF). (بالنسبة لموضوع التعليم، قد يتسنى تقديم تفسيرات أكثر حيث يعمل المستشارون على توضيح القيادة على الصعيد العالمي). وإضافة إلى ذلك وكما هو مبين في الجدول أدناه، فقد قامت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بتعيين قيادات المجموعات على الصعيد العالمي لتتبع قطاعات أو مجالات نشاطات كانت تُعاني في الماضي من شح في القيادات القادرة على التنبؤ في الحالات الإنسانية الطارئة أو حيثما تبرز حاجة لتعزيز القيادة والشراكة مع أطراف إنسانية عاملة أخرى.

"قيادات المجموعات" العالمية

(كما هو متفق عليه بين مدراء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في شهر كانون الأول/ديسمبر 2005)

قيادة المجموعة العالمية

القطاع أو مجال النشاط

المجالات الفنية:

منظمة اليونيسف		1. التغذية
منظمة الصحة العالمية		2. الصحة
منظمة اليونيسف		3. المياه والصرف الصحي
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	النازحون داخلياً (جاء النزاع)	4. مأوى للحالات الطارئة
الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر (IFRC) * (منظم)	حالات الكوارث	

المجالات الشاملة لعدة قطاعات:

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	النازحون داخلياً (جاء النزاع)	5. تنسيق/إدارة المخيمات
المنظمة الدولية للهجرة (IOM)	حالات الكوارث	
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	النازحون داخلياً (جاء النزاع)	6. الحماية
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/	الكوارث/المدنيون المتضررون جراء	
مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	النزاعات (فضلاً عن النازحين داخلياً)**	
(OHCHR)		
ومنظمة اليونيسف		
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي		7. الإنعاش المبكر
(UNDP)		

مجالات الخدمات المشتركة:

برنامج الأغذية العالمي	8. اللوجيستيات
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/	9. الإتصالات في حالات الطوارئ
منظمة اليونيسف/ برنامج الأغذية العالمي	

* تعهد الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر (IFRC) بتزويد المجتمع الإنساني الموسع بقيادات لتوفير مأوى طارئة في حالات الكوارث وتعزيز أفضل الممارسات وقدرات التخطيط والثغرات والإستجابات ذات القيادات المتسقة. كما تعهد الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر (IFRC) بكونه "منظماً" فضلاً عن "قائد مجموعة". وفي إحدى مذكرات التفاهم التي تم توقيعها بين الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر (IFRC) ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تم الإتفاق على أن لا يتحمل الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر (IFRC) مسؤولية أية التزامات تتعدى تلك التي تم تحديدها في دساتيرها وسياساتها الخاصة بها وأن لا تتضمن مسؤولياتها أية التزامات غير محددة أو غير منتهية. بيد أنها لم تتعهد بأن تصبح "الملاذ الأخير" ولا أن تكون مسؤولة عن أي جزء من منظومة الأمم المتحدة.

** تُعد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين القائد للمجموعة العالمية المعنية بالحماية، بيد أنه على صعيد الدولة وفي حالات الكوارث أو في الحالات الطارئة المعقدة، التي لا تتطوي على عمليات نزوح بارزة، تتشاور الوكالات الثلاث التي تضطلع بمهام الحماية (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة اليونسيف ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان) عن كثب مع بعضها البعض وتتفق، في ظل القيادة الكلية لمنسق الشؤون الإنسانية والمنسق المقيم، على من سيتولى دور القيادة في مجال الحماية من بين الوكالات الثلاث.

إن تأسيس مجموعات على المستوى العالمي في المجالات التي تشهد ثغرات واضحة في القدرات هو إضافة هامة تعمل بدورها على تعزيز القدرات الفنية وتضمن على نحو أفضل إتاحة المواد والخبرات الهامة الفورية.

وللمساعدة على بناء القدرات على الصعيد العالمي في المجالات التي كانت تقتقر لها في الماضي، أُطلق النداء العالمي للمجموعات بمبلغ 39 مليون دولار أمريكي في شهر آذار/مارس 2006. وسيتم إطلاق نداء عالمي للمجموعات مرة أخرى في العام 2007. بعد ذلك، سيتم إدراج أية تكاليف تتعلق بقيادة المجموعات على الصعيد العالمي ضمن آليات جمع الأموال الإعتيادية التي تتبعها الوكالات.

فيما يتعلق بمجموعة توفير المأوى في الحالات الطارئة، تجدر الإشارة إلى أن الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر (IFRC) لم يُشارك في المناشآت المتضافرة التي أطلقتها الأمم المتحدة، بل سيطلب الدعم بصورة مستقلة لتوفير القيادة وتعزيز القدرات الرامية لتقديم مأوى عاجلة في حالات الكوارث المتأتية عن مخاطر طبيعية.

4. مسؤوليات قيادات المجموعات العالمية

من أجل تكملة الترتيبات القائمة أصلاً في بعض القطاعات أو مجالات النشاطات، اتفقت قيادات المجموعات العالمية على أن تكون مسؤولة أمام منسق عمليات الإغاثة في الحالات الطارئة لضمان إستعدادات وقدرات فنية على نطاق المنظومة للإستجابة للحالات الإنسانية الطارئة ولضمان قدرة أفضل على التنبؤ وإستجابات مشتركة بين الوكالات تتسم بفعالية أكبر ضمن مجالات أو قطاعات النشاطات الخاصة بهم. وعلى وجه

الخصوص، أن يكونوا مسؤولين عن إنشاء قواعد أوسع للشراكة (كالمجموعات) والتي تُساهم بنشاطات في ثلاث مجالات رئيسية على النحو التالي:

المعايير ووضع السياسات

◀ توحيد المعايير ونشرها، عند الإقتضاء، ووضع المعايير والسياسات وتحديد "أفضل الممارسات".

بناء قدرات الإستجابة

- ◀ القيام بتدريبات وتطوير الأنظمة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.
- ◀ تحقيق قدرات كبيرة وقوائم إحتياطية والمحافظة عليها.
- ◀ الحصول على مخزون من المواد والمحافظة عليه.

الدعم العملياتي

- ◀ تقييم الإحتياجات المعنية بالقدرات المؤسسية والمالية والإنسانية.
- ◀ الإستعداد للحالات الطارئة والتخطيط طويل الأمد.
- ◀ ضمان إمكانية الحصول على الخبرات الفنية المناسبة.
- ◀ الترويج وحشد الموارد.
- ◀ جمع الموارد وضمان إكمال كافة الجهود من خلال تعزيز الشراكات.

5. قيادة القطاع/المجموعة على صعيد الدولة

على صعيد الدولة، ما فتأت القطاعات والفرق القطاعية تتواجد وتتواصل تواجهها؛ بيد أنه في الماضي كان الوضع متمثلاً بإقتضاره على وجود عدد قليل من القطاعات التي كانت قد عينت وكالات قيادية تعمل تحت إمره منسق الشؤون الإنسانية. وتهدف نهج المجموعات إلى إصلاح ذلك من خلال التأكد أنه يتوفر ضمن عمليات الإستجابة الإنسانية الدولية نظام واضح للقيادة والمسؤولية لجميع القطاعات والمجالات الرئيسية للنشاطات الإنسانية. وعليه، فإنه يُقصد من نهج المجموعات تعزيز التنسيق القطاعي تحت إمره القيادة الكلية لمُنسق الشؤون الإنسانية فضلاً عن إستبداله، ضمن رؤية تهدف إلى تحسين الإستجابات الإنسانية في الحالات الطارئة.

أما بالنسبة للمصطلحات، فنفضل بعض الفرق القطرية المعنية بالشؤون الإنسانية التوجه لإستخدام مصطلح "المجموعات" و "قيادات المجموعات" في الوقت الذي يُفضل فيه البعض الآخر التمسك بالمصطلحات التقليدية أكثر "القطاعات" و "الفرق القطاعية" و "القيادات القطاعية" (أو في بعض الحالات "الفرق العاملة" و "الفرق المواضيعية" أو "فرق العمل"). ويتعين أن يُترك الأمر إلى الفرق القطرية المعنية بالشؤون الإنسانية لتقرر بشأنه في كل حالة على حدة بالنسبة للمصطلحات المناسبة للبلد المعني معتمدين على لغة العمل وما تفضله الوكالات. وبغية ضمان التوافق، يتعين استخدام مصطلحات موحدة في البلد الواحد وتطبيق معايير مشابهة

لجميع القطاعات الهامة أو مجالات النشاط الإنساني. فمصطلح "المجموعة" يعني بالضرورة "الفرق القطاعية" ويجب أن لا يكون هناك فرق في الإثنين فيما يتعلق بأهدافيهما ونشاطيهما المتمثلة في سد الثغرات وضمن إستعداد وإستجابة كافيين.

تشهد نهج المجموعات إرتفاعاً في مستويات الإستجابات الإنسانية؛ فعلى صعيد الدولة، تتضمن قيادات محددة على نحو واضح (ضمن المجتمع الإنساني الدولي) لجميع القطاعات الهامة أو مجالات النشاط وكذلك يكون مسؤوليات هذه الوكالات محددة بوضوح بحسب قدراتها كقيادات قطاعية.

ويضطلع منسق الشؤون الإنسانية، بالتشاور الوثيق مع الفريق القطري المعني بالشؤون الإنسانية، بمسؤولية تحقيق الإتفاق حول إنشاء قطاعات أو فرق قطاعية ملائمة وتعيين قيادات قطاعية. ويتعين أن يُبنى هذا الأمر على تقييم واضح للإحتياجات والثغرات وكذلك تنظيم قدرات الإستجابة بما في ذلك القدرات المتوفرة لدى البلد المضيف والسلطات المحلية والمجتمع المدني المحلي والمنظمات الإنسانية الدولية والأطراف الفاعلة الأخرى، بحسب الإقتضاء.

ولتعزيز القدرة على التنبؤ، يتعين أن تتماشى ترتيبات قيادة القطاع على صعيد الدولة مع ترتيبات الوكالة الفائزة على الصعيد العالمي، إذا ما أمكن. بيد أنه يتعين تطبيق هذا المبدأ بمرونة آخذين بعين الإعتبار قدرات ومواطن القوة لدى المنظمات الإنسانية العاملة أصلاً في الدولة أو المنطقة المعنية. وقد يعني ذلك أن لا تتكرر ترتيبات القيادة القطاعية على صعيد الدولة في بعض الحالات عند مثلتها على الصعيد العالمي. كما أنه في بعض الحالات أيضاً، قد يكون من الملائم أن تعمل منظمات غير حكومية أو شركاء إنسانيين آخرين كجهات تنسيق قطاعية في أرجاء من البلاد حيثما يحظون بميزة نسبية أو عندما لا تحظى قيادة المجموعة بالقدرة على التواجد.

وقد تظهر حالات لا تستدعي فيها الحاجة لوجود بعض الفرق القطاعية المحددة أو حيثما تُدمج قطاعات معينة مع بعضها البعض (مثلاً: الصحة والتغذية أو الغذاء والزراعة). وفي حالات الإنعاش المبكر، لا تُشجع المجموعة على الصعيد العالمي الفرق القطرية المعنية بالشؤون الإنسانية على تأسيس فرق قطاعية للإنعاش المبكر على صعيد الدولة، بل يُفضل أن تضمن أن يتم دمج خطط الإنعاش المبكر ضمن أعمال جميع الفرق القطاعية. وحيثما توجد ثغرات إنعاش مبكر لا تُغطيها الفرق القطاعية، يُمكن تأسيس فرق مختصة لسد هذه الثغرات عند الإقتضاء. وبالمثل، في حالات الإتصالات واللوجيستيات الطارئة، قد لا تسترعي الحاجة تأسيس فرق قطاعية خاصة ذات قيادات قطاعية في كل دولة، على الرغم من كونها ضرورة ملحة في بعض الحالات - لا سيما في المراحل الأولى لحالات طارئة رئيسية جديدة. ولدى تأسيس فرق قطاعية على صعيد الدولة، لا بد أن يتمثل المعيار دائماً في وضع الأمور الرئيسية على قمة الأولويات وضمن عدم وجود ثغرات رئيسية في الإستجابات الإنسانية.

يتعين على الفرق القطاعية على صعيد الدولة التأكد من الإلتزام بالمعايير والسياسات والقواعد المتفق عليها على الصعيد العالمي والتعامل مع المجموعات على الصعيد العالمي على أنها مصدر يُمكن أن يُعَوَّل عليه فيما يتعلق

بالمشورة المعنية بالمعايير العالمية والسياسات "وأفضل الممارسات" والدعم العملي والإرشادات العامة والبرامج التدريبية. إلا أنه لا يوجد خط مباشر للإبلاغ بين الفرق القطاعية على صعيد الدولة والمجموعات على الصعيد العالمي.

ويتوقع من قيادات القطاعات أن ترفع تقاريرها لمنسق الشؤون الإنسانية حول الأمور التي تتعلق بسير عمل القطاع برمته، بينما تقوم بالوقت نفسه بالإبقاء على تقديم التقارير الإعتيادية حيثما تكون نشاطات وكالاتهم المعنية. وفي بعض الحالات، لا سيما عند نزوة الأزمة الإنسانية، قد تبرز حاجة لتعيين موظفين لإنجاز العمل المرجو كقيادات قطاعية بدوام كامل.

ولا بد أن تعكس خطط العمل الإنسانية المشتركة ووثائق النداء الموحد بوضوح الهيكل القطاعية المتفق عليها وأن تحدد أي من الوكالات هي التي ستتولى قيادة القطاع.

6. التخطيط لحالات الطوارئ المحتملة وتطبيق نهج المجموعات في الحالات الطارئة الجديدة

يتعين تطبيق نهج المجموعات في جميع نشاطات التخطيط لحالات الطوارئ المنبثقة التي تتطوي على إستجابات متعددة القطاعات بمشاركة العديد من الأطراف العاملة الدولية المعنية بالشؤون الإنسانية. ويتعين على المسؤولين عن وضع الخطط في الحالات الطارئة المحتملة، سواء على صعيد الدول أو على الصعيد الإقليمي أو على مستوى المقر، التشاور عن كثب مع السلطات المحلية/الوطنية بحسب الإقتضاء والإعتماد على القدرات المحلية. كما يتوجب عليهم ضمان التشاور عن كثب مع الأطراف العاملة الدولية على صعيد الدولة وعلى الصعيد الإقليمي على حد سواء وكذلك مع قيادات المجموعات العالمية والوكالات الأخرى التي تضطلع بالقيادة على الصعيد العالمي.

وفي حالة حدوث حالة طارئة رئيسية جديدة تتطلب إستجابة متعددة القطاعات بمشاركة نطاق واسع من الأطراف العاملة الدولية المعنية بالشؤون الإنسانية، لا بد من تطبيق نهج المجموعات منذ البداية في التخطيط للإستجابات الدولية وتنظيمها. ويتعين على منسق الشؤون الإنسانية (أو المنسق المقيم في الدول التي لم يتم تعيين منسق للشؤون الإنسانية فيها بعد في بداية حدوث الحالة الطارئة) إجراء مشاورات مع جميع الشركاء المعنيين على صعيد الدولة وتقديم إقتراحات بالنسبة لتعيين قيادات جديدة للقطاعات/المجموعات، إذا ما تسنى ذلك خلال الأربع وعشرين ساعة الأولى. وبعد التباحث مع منسق الشؤون الإنسانية، يتعين على منسق عمليات الإغاثة في الحالات الطارئة التشاور مع قيادات المجموعات العالمية والوكالات الأخرى التي تضطلع بالقيادة على الصعيد العالمي حول تعيين قيادات للقطاعات/المجموعات على صعيد الدولة للحالة الطارئة المعنية. ويضطلع منسق عمليات الإغاثة في الحالات الطارئة بمسؤولية ضمان التوصل إلى اتفاق حول من يتولى قيادات القطاعات/المجموعات على صعيد الدولة على نحو ملائم، وإبلاغ هذا القرار دون تأخير لجميع شركاء الشؤون الإنسانية المعنيين والجهات المانحة والأطراف العاملة الأخرى. ويتعين على منسق الشؤون الإنسانية

بدوره إبلاغ الحكومة المُضيفة والشركاء المعنيين بالشؤون الإنسانية على صعيد الدولة عن الترتيبات التي تم الإتفاق عليها.

7. مسؤوليات قيادات القطاع/المجموعة على صعيد الدولة

يتمثل الدور الذي تضطلع به القيادات القطاعية على صعيد الدولة في تسهيل قيام عملية تهدف إلى ضمان إستجابات إنسانية فعالة ومنسقة على نحو جيد في القطاع أو مجال النشاط المعني. ولا يُتوقع من القيادات القطاعية تولي القيام بجميع النشاطات اللازمة بنفسها ضمن قطاع أو مجال النشاط المعني. بيد أنه مطلوب منها الإلتزام بكونها "الملاذ الأخير"، عند الإقتضاء، بحسب الأوضاع الأمنية وإمكانيات الوصول وتوفير الموارد، إذا ما أمكن.

وكما هو موضح في إختصاصات القيادات القطاعية على صعيد الدولة (راجع الملحق رقم 1)، تتضمن المسؤوليات المحددة التي تضطلع بها القيادات القطاعية على صعيد الدولة التأكيد مما يلي:

- إشراك الشركاء الرئيسيين المعنيين بالشؤون الإنسانية
- وضع آليات تنسيق ملائمة تُعنى بالشؤون الإنسانية والمحافظة عليها
- التنسيق مع السلطات المحلية/الوطنية ومؤسسات الدولة والمجتمع المدني المحلي والأطراف العاملة المعنية الأخرى
- النهج التشاركية والتي تتبناها المجتمعات المحلية
- إيلاء إهتمام للمجالات الشاملة لعدة قطاعات ذات الأولوية (كالعمر والتنوع والبيئة ونوع الجنس ونقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وحقوق الإنسان)
- تقييم الإحتياجات وتحليلها
- التأهب للحالات الطارئة
- التخطيط والتنمية الإستراتيجية
- تطبيق المعايير
- المتابعة وكتابة التقارير
- الترويج وحشد الموارد
- التدريبات وبناء القدرات
- تقديم المساعدات أو الخدمات كملاد أخير

تضطلع القيادات القطاعية بمسؤولية محددة تتمثل بضمان أن تبقى الأطراف المعنية بالشؤون الإنسانية العاملة في قطاعاتها مشاركة بفاعلية في التصدي للإهتمامات المشتركة كالعمر والتنوع والبيئة ونوع الجنس ونقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وحقوق الإنسان. حيث تُشير الخبرات المستقاة من الأزمات الراهنة أنه غالباً ما يتم تجاهل هذه المسائل الهامة بغية ضمان إستجابات ملائمة.

كما تطلّع القيادات القطاعية بمهمة ضمان التحول اللازم في وضع البرامج حيث تنتقل الأولويات من الإغاثة للحالات الطارئة إلى الإنعاش على مدى أطول والتنمية. ويتعين أن تتضمن جميع الفرق القطاعية على إستراتيجيات وإجراءات إنعاش مبكر لإنهاء نشاطاتها تدريجياً أو إيكالها لغيرها. إضافة إلى أنه يتعين إنشاء شبكات تضم جهات التنسيق المعنية بالإنعاش المبكر على صعيد الدولة لضمان تخطيط مشترك وإستجابة متكاملة. ويتعين على القيادات القطاعية أن تتأكد من أن تعمل الفرق القطاعية على الرقي بالإستراتيجيات التي ترمي إلى دعم الحكومة والشركاء المحليين الآخرين منذ بداية الإستجابة والتمكن من إقامة صلات قوية بين الأعمال الإنسانية والنشاطات المعنية بالتنمية، على نحو ملائم.

وتخضع الوكالات التي تقود القطاعات/المجموعات لمنسق الشؤون الإنسانية لضمان أن يتم الإضطلاع بالمسؤوليات آنفة الذكر بفاعلية².

8. تعزيز الشراكات والتكامل بين الأطراف العاملة المعنية بالشؤون الإنسانية

من أحد العناصر المركزية لعملية الإصلاحات الإنسانية، هي ضرورة تعزيز الشراكات الإستراتيجية بين المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر ووكالات الأمم المتحدة. وبالطبع، يعتمد التطبيق الناجع لنهج المجموعات على عمل جميع الأطراف المعنية بالشؤون الإنسانية كشركاء متساوين في جميع مظاهر الإستجابة الإنسانية: بدءاً من التقييم والتحليل والتخطيط وصولاً إلى التنفيذ وحشد الموارد والتقييم. وعليه، يُعد إنشاء فريق فُطري يُعنى بالشؤون الإنسانية على صعيد الدولة مطلباً ضرورياً ليتسم تطبيق نهج المجموعات بالفعالية.

قد تتخذ الشراكات الإنسانية أشكالاً مختلفة تندرج من التنسيق عن كثب والتخطيط المشترك إلى الترابط غير الرسمي تبعاً للحاجة لتجنب التكرار وتعزيز التكامل. بيد أنه إذا ما أرادت الفرق القطاعية النجاح، فيتعين عليها العمل بطرق تحترم من خلالها أدوار ومسؤوليات ومهام المنظمات الإنسانية المتعددة. ولا بد من التسليم بتنوع النهج والطرق المتداولة بين الأطراف العديدة. ويتعين على الفرق القطاعية توخي طرق غير بيروقراطية لضم جميع الأطراف العاملة المعنية بالشؤون الإنسانية ضمن عملية تعاونية وشاملة تُركز على مجالات الإهتمامات المشتركة.

وقد لا تكون بعض الأطراف العاملة المعنية بالشؤون الإنسانية متأهبة أو قادرة على الإلتزام الرسمي بالقواعد التي قد تتطوي على رفع التقارير للقيادات القطاعية. بيد أنه يتعين على القيادات القطاعية التأكد من إتاحة

². في حالات توفير المأوى الطارئة، تم تحديد التزامات الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر (IFRC) عبر مذكرة تقاهم تم إبرامها بين الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA). حيث أن الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر غير ملزم بكونه "الملاذ الأخير" ولا يخضع لأي جزء من منظومة الأمم المتحدة.

المجال أمام جميع الأطراف العاملة المعنية بالشؤون الإنسانية للمشاركة التامة على قدم المساواة في وضع توجهات وإستراتيجيات ونشاطات الفرق القطاعية. وتُعد القيادات القطاعية مسؤولة عن ضمان التكامل بين مختلف الأطراف المعنية بالشؤون الإنسانية العاملة في قطاعاتها أو مجالات النشاط الخاصة بها، قدر الإمكان.

9. إقامة صلات ملائمة مع السلطات المحلية/الحكومية ومؤسسات الدولة والمجتمع المدني المحلي والأطراف العاملة الأخرى

من أبرز المسؤوليات المُلقاة على عاتق القيادات القطاعية على صعيد الدولة ضمان أن تعمل الأطراف المعنية بالشؤون الإنسانية وفقاً للقدرة المحلية والإبقاء على صلات ملائمة مع السلطات الحكومية والمحلية ومؤسسات الدولة والمجتمع المدني المحلي والأطراف المشاركة الأخرى والمحافظة عليها. وأن تعتمد طبيعة هذه العلاقات على وضع كل دولة على حدة واستعداد و قدرات كل طرف من هذه الأطراف لقيادة النشاطات الإنسانية أو المشاركة بها.

وفي بعض الحالات، قد تكون الحكومة والسلطات المحلية بموقف قوي يخولها قيادة الإستجابات الإنسانية برمتها ويكون عندئذ دور منسق الشؤون الإنسانية متمثلاً بتنظيم الإستجابات الإنسانية الدولية كدعم لجهود الحكومة المضيفة. وعادةً ما يكون الوضع كذلك في حالات الكوارث. أما في الحالات الأخرى، لا سيما في حالات الصراعات الدائرة، قد يتم التوصل إلى تسوية بشأن استعداد أو قدرات الحكومة أو مؤسسات الدولة لقيادة النشاطات الإنسانية أو المساهمة بها، الأمر الذي ستترب عليه آثار جمة على طبيعة العلاقات التي تُقيمها مع الأطراف العاملة الدولية المعنية بالشؤون الإنسانية.

وعلى غرار ذلك، تعتمد طبيعة العلاقات المقامة بين الأطراف العاملة الدولية المعنية بالشؤون الإنسانية والمجتمع المدني المحلي والشركاء الآخرين على الأوضاع السياسية والأمنية وقدراتها واستعدادها لقيادة النشاطات الإنسانية أو المشاركة فيها.

ولا يعني تطبيق نهج المجموعات أنه يتوجب على الوكالة المُعينة كقائد قطاع في بلد ما أن تضطلع بمسؤولية قيادة الإستجابات الإنسانية برمتها ضمن القطاع، حيث أن تلك المسؤولية قد تُلقى على عاتق دائرة حكومية أو سلطة محلية. بيد أن هذا الأمر يعني أن الوكالة المُعينة كقائد كقطاع مسؤولة عن تعزيز تعاون وثيق بين الأطراف الدولية المعنية بالشؤون الإنسانية العاملة في هذا القطاع، وضمان الإبقاء على صلات ملائمة مع الحكومة والسلطات المحلية ومؤسسات الدولة والمجتمع المدني المحلي والشركاء الآخرين. وحيثما يكون مناسباً، يتعين على قيادات القطاعات تعزيز مبادرات القيام بتدريبات وبناء القدرات، لا سيما في مجالات تعزيز قدرات السلطات المحلية لتوفير القيادة.

10. عمل قيادات القطاعات/المجموعات تحت إمرة منسق الشؤون الإنسانية

يتمثل القصد من نهج المجموعات في تعزيز كافة مستويات المسؤولية للاستجابة الإنسانية والتأكد من أن لا تبقى الثغرات الكامنة في الإستجابة دون معالجة لعدم إيكال المسؤوليات على نحو واضح. فعلى الصعيد العالمي وفيما ينسجم مع اتفاقية اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات حول تخصيص المسؤوليات، تخضع قيادات المجموعات لمنسق عمليات الإغاثة في الحالات الطارئة لضمان تأهب على نطاق المنظومة وتوفير قدرات فنية للإستجابة للحالات الإنسانية الطارئة وضمان قدرة أفضل على التنبؤ وإستجابات فعّالة مشتركة بين الوكالات ضمن نطاق قطاعاتها أو مجالات النشاط³ المحددة.

أما على صعيد الدولة، يحتفظ منسق الشؤون الإنسانية - بدعم من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية - بالمسؤولية التامة لضمان فعالية الإستجابة الإنسانية ويعمل تحت إمرة منسق عمليات الإغاثة في الحالات الطارئة. بينما لا يُمكن إعتبار وكالات قيادة القطاع/المجموعة على صعيد الدولة مسؤولة عن أداء جميع الشركاء الإنسانيين العاملين في نفس القطاع، حيث أنها تخضع لمنسق الشؤون الإنسانية بغية ضمان إرساء آليات تنسيق ملائمة للقطاع أو مجال النشاط المعني والإستعداد الكافي وكذلك التخطيط الإستراتيجي الملائم للقيام بعمليات إستجابة فعّالة لأقصى حد ممكن.

وفي الحالات التي يرى فيها الشركاء أن قيادة القطاع على صعيد الدولة لا تضطلع بمسؤولياتها على نحو ملائم، تعزى المسؤولية لمنسق الشؤون الإنسانية للتشاور مع قيادة القطاع المعني، وعند الإقتضاء، مع الفريق القطري المعني بالشؤون الإنسانية. وإذا ما دعت الحاجة وبناءً على هذه المشاورات، قد يقترح منسق الشؤون الإنسانية ترتيبات بديلة. وعند الإقتضاء، يُمكن لمنسق الشؤون الإنسانية الطلب من منسق عمليات الإغاثة في الحالات الطارئة القيام بمشاورات مع مدراء اللجنة المعنية الدائمة المشتركة بين الوكالات على الصعيد الدولي قبل إقتراح ترتيبات بديلة.

وفي الوقت الذي تُشجع فيه نهج المجموعات الشراكات الوطيدة والتخطيط المشترك بين الأطراف الفاعلة المعنية بالشؤون الإنسانية، يعود الأمر للوكالات كل على حدة لتحديد مستويات المشاركة في عمل الفرق القطاعية المتعددة. ولا تتطلب نهج المجموعات، بحد ذاتها، أن تكون القيادات القطاعية مسؤولة عن الأطراف الفاعلة المعنية بالشؤون الإنسانية. وعلى حد سواء، لا يُطلب من أطراف غير تابعة للأمم المتحدة العمل تحت إمرة وكالات الأمم المتحدة. ويمكن للمنظمات الإنسانية الفردية أن تعمل تحت إمرة القيادات القطاعية في الحالات التي تعهدت فيها بالتزامات معينة بهذا الصدد.

³. عند توفير المأوى العاجلة في الحالات الطارئة، وفي حالة الموافقة على إنشاء قطاع خاص بالمأوى العاجلة عند حلول كوارث ناجمة عن المخاطر الطبيعية، أوضح الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر (IFRC) أنه لا يمكنه قبول مسؤوليات ملزمة تتعدى تلك المحددة في دستوره وسياساته. بيد أنه سيبدل أقصى ما بوسعه لضمان توفير إستجابات كافية وملائمة بحسب قدرات الشبكة ومواردها وحيثما تسمح الأوضاع الأمنية والإمكانات.

11. ما المقصود "بالملاذ الأخير"؟

يُعد مفهوم "الملاذ الأخير" هاماً لنهج المجموعات، حيث يُفقد دونه عنصر القدرة على التنبؤ، ويُمثل إلتزام القيادات القطاعية بالقيام بأقصى ما بوسعها لضمان إستجابة كافية وملائمة. ومن الضروري أن يتم تحديده بدقة عبر بعض الشروط الرئيسية المسبقة التي تتجلى أثارها على أي إطار عمل تابع للنشاطات الإنسانية، نخص منها بالذكر إمكانية الوصول دون معوقات والأمن وتوفير التمويل.

وحيثما تبرز ثغرات رئيسية عند القيام بالإستجابات الإنسانية، تُصبح المسؤولية ملقاة على عاتق القيادات القطاعية لدعوة كافة الشركاء الإنسانيين للتصدي لهذا الأمر. وإذا باء ذلك بالفشل، وبحسب الأهمية، قد يتعين على القيادة القطاعية "باعتبارها الملاذ الأخير" الإلتزام بسد الثغرات بنفسها. بيد أنه في حال عدم توفر التمويلات لهذه النشاطات، لا يتوقع من قيادة المجموعة تنفيذ هذه النشاطات إلا أنه يتعين عليها مواصلة العمل مع منسق الشؤون الإنسانية والجهات المانحة لحشد الموارد اللازمة. وكذلك، في حال فشل جهود قيادة القطاع والفريق القطري المعني بالشؤون الإنسانية برمته ومنسق الشؤون الإنسانية كقائد لهذا الفريق في التمكن من الوصول إلى موقع محدد أو حيثما تحد المعوقات الأمنية من نشاطات الأطراف الفاعلة المعنية بالشؤون الإنسانية، يُتوقع من "الملاذ الأخير" مواصلة جهود الترويج وشرح طبيعة المعوقات للشركاء الآخرين.

أما في المجالات الشاملة لعدة قطاعات كالحماية والإنعاش المبكر وتنسيق إقامة المخيمات، لا بد من تطبيق مفهوم "الملاذ الأخير" بأساليب متنوعة. بيد أنه في جميع الحالات، تضطلع قيادة القطاع بمسؤولية ضمان أنه حيثما توجد ثغرات في عمليات الإستجابة الإنسانية فيتعين عليها أن تواصل جهود الترويج وشرح المعوقات للشركاء المعنيين.

12. إجتماعات إرشادية

تضطلع قيادات القطاعات بمهمة تحديد وتيرة الإجتماعات اللازمة وأنواعها، بالتعاون مع المشاركين في الفرق القطاعية المعنية. ويتعين على القيادات القطاعية التأكد من عدم التقدم بمطالب مبالغ بها لإقامة إجتماعات، لا سيما حيثما يجتذب هذا الأمر منظمات صغيرة تحظى بقدرات متواضعة لحضور عدد كبير من الإجتماعات القطاعية الفردية. وتضطلع القيادات القطاعية بمسؤولية التأكد من أن الإجتماعات القطاعية مثمرة ومدارة على نحو جيد. وفي بعض الحالات، يُمكن أن تُقرر فرق قطاعية متعددة عقد لقاءات بصورة جماعية.

ويجب أن تكون الإجتماعات القطاعية متممة لإجتماعات الفريق القطري المعني بالشؤون الإنسانية (على صعيد الدولة) فضلاً عن الإستعاضة عنها بها أو تقويضها، والأمر سيان بالنسبة لمثيلاتها على مستوى

المنطقة أو المحافظة. ولا بد أن تُقام إجتماعات قطاعية منفصلة على صعيد المنطقة بحسب الحاجة وليس نتيجة إهتمام بوضع هيكلية موحدة.

13. الدور الذي يضطلع به منسق الشؤون الإنسانية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) على صعيد الدولة

تم وصف دور منسق الشؤون الإنسانية على صعيد الدولة ضمن إختصاصات منسق الشؤون الإنسانية المدرجة لدى اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وفيما ينسجم مع الإختصاصات، يضطلع منسق الشؤون الإنسانية - بدعم من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية - بمهمة إرساء آليات تنسيق شاملة والحفاظ عليها، بحيث تكون مقامة على أساس تيسير التوصل لتوافق في الأراء. ولا بد أن تكون هذه الآليات شاملة لجميع الأطراف العاملة المشاركة على صعيد الدولة في تقديم المساعدات الإنسانية والحماية. أما بالنسبة للقطاعات، فيتعين على منسق الشؤون الإنسانية التأكد مما يلي:

- إجراء مشاورات وثيقة مع قيادات القطاعات وأعضاء آخرين لدى الفريق القطري المعني بالشؤون الإنسانية فيما يتعلق بتطوير التوجهات الإستراتيجية الكلية للعمليات الإنسانية،
- التنسيق الفعّال وتبادل المعلومات بين الفرق القطاعية المختلفة ودمج عمل الفرق القطاعية المتعددة في إستجابات كلية متسقة،
- تقادي ما لا يلزم من إزدواجية وتداخل بين القطاعات،
- التعامل مع المجالات الشاملة لعدة قطاعات كالعمر والتنوع والبيئة ونوع الجنس ونقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وحقوق الإنسان في كافة القطاعات،
- أن يكون التخطيط الإستراتيجي متسقاً في جميع أرجاء البلاد؛ مثلاً على الصعيد الوطني (العاصمة) وبين العاصمة والأقاليم وبين الأقاليم بعضها مع بعض،
- تزويد القطاعات بالخدمات الضرورية المشتركة ووسائل التعاون الفعّال بين القطاعات لا سيما في مجالات إدارة المعلومات وتقييم إحتياجات الوكالات ووضع خطة العمل الإنسانية الموحدة والإعداد لعملية النداء الموحد والنداء العاجل والتخطيط لحالات الطوارئ المحتملة،
- أن تكون الإجتماعات القطاعية متممة لإجتماعات التنسيق العامة المشتركة بين الوكالات فضلاً عن الإستعاضة عنها بها للحؤول دون تجزئة الإستجابات الإنسانية،
- تسليس الإجتماعات القطاعية على مستوى العاصمة وفي الأقاليم،
- أن يتم تقديم الدعم للقطاعات فيما يتعلق بجهود الترويج وحشد الموارد لضمان أن تتسم الإستجابات الإنسانية بالتوازن والشمول وأن تتم بحسب الأولويات،
- دمج تخطيط الإنعاش المبكر ضمن جميع القطاعات أو مجال النشاط.

ويتطلب تطبيق نهج المجموعات، بالإضافة إلى العناصر الأخرى لعملية الإصلاح الإنساني، توطيد التنسيق بين قاعدة واسعة من الشركاء. ويستمر الطلب الشديد على توفر أنظمة وخدمات مشتركة من مثل

أدوات إدارة المعلومات والترويج وحشد الموارد. وعلى صعيد الدولة، يتعين على مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن يواصل تقديم دعمه المعهود لمنسق الشؤون الإنسانية في أربع مجالات رئيسية هي: التنسيق وإدارة المعلومات والترويج وحشد الموارد ووضع السياسات.

ويضطلع منسق الشؤون الإنسانية، بالتشاور مع الفريق القطري المعني بالشؤون الإنسانية، بمسؤولية تعديل قواعد التنسيق على مر الأوقات ليعكس قدرات الهياكل الحكومية ومساهمات شركاء التنمية.

الملحق رقم 1

الإختصاصات العامة لقيادات القطاعات/المجموعات على صعيد الدولة

تعمل نهج المجموعات ضمن منحيين؛ فعلى الصعيد العالمي، تهدف نهج المجموعات إلى تعزيز التأهب على مستوى المنظومة والقدرات الفنية للإستجابة للحالات الإنسانية الطارئة من خلال تعيين قيادات عالمية للمجموعات وضمان أن تتسم القيادة بالقدرة على التنبؤ وتحمل المسؤولية في جميع القطاعات الرئيسية ومجالات النشاطات. أما على صعيد الدولة، فتهدف إلى ضمان قيام عمليات إستجابة متنسقة وفعالة من خلال حشد الفرق التابعة للمنظمات والوكالات والمنظمات غير الحكومية للإستجابة ضمن نطاق إستراتيجي بين جميع الأطراف العاملة أو مجالات النشاطات، حيث يتمتع كل قطاع بقيادة معينة ومحددة، كما هو متفق عليه بين منسق الشؤون الإنسانية والفريق القطري المعني بالشؤون الإنسانية. (وبغية تعزيز القدرة على التنبؤ وحيثما أمكن، يتعين أن يتم ذلك فيما ينسجم مع ترتيبات الوكالة القيادية على الصعيد الدولي).

ويحتفظ منسق الشؤون الإنسانية - بدعم من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية - بالمسؤولية التامة لضمان فعالية الإستجابة الإنسانية واتساقها وكفايتها ويعمل تحت إمرة منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ.

وتعد قيادات المجموعات/القطاعات على صعيد الدولة مسؤولة أمام منسق الشؤون الإنسانية بغية تسهيل عملية على الصعيد القطاعي تهدف إلى ضمان ما يلي:

ضم الشركاء الرئيسيين المعنيين بالشؤون الإنسانية

- ضمان إشراك كافة الشركاء الرئيسيين المعنيين بالشؤون الإنسانية للقطاع مبدين إحتراماً لمهامهم التي يتعين عليهم الإضطلاع بها وأولويات وضع البرامج.

وضع آليات تنسيق ملائمة تُعنى بالشؤون الإنسانية والحفاظ عليها

- ضمان القيام بعمليات تنسيق ملائمة بين جميع الشركاء المعنيين بالشؤون الإنسانية (بما فيها المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية وحركة الصليب الأحمر/الهلال الأحمر والمنظمة الدولية للهجرة والمنظمات الدولية الأخرى) من خلال وضع آليات تنسيق قطاعية ملائمة والحفاظ عليها بحيث تضم الفرق العاملة على الصعيد المحلي والصعيد الوطني، عند الإقتضاء.
- تأمين التزام الشركاء المعنيين بالشؤون الإنسانية في الإستجابة للإحتياجات وسد الثغرات والتأكد من توزيع المهام على الفريق القطاعي على نحو ملائم مع تحديد جهات تنسيق لأمر معينة عند الإقتضاء.
- التأكد من إتمام نشاطات الجهات المتنوعة العاملة في المجال الإنساني.
- تعزيز نشاطات الإستجابة للحالات الطارئة في الوقت الذي يتم فيه إعتبار ضرورة وضع خطط الإنعاش المبكر وشواغل الحد من المخاطر.
- التأكد من إقامة صلات فعالة بين الفرق القطاعية.

- ضمان تعديل آليات التنسيق القطاعي على مر الأوقات لتعكس قدرات الهياكل الحكومية ومشاركة شركاء التنمية.
- طرح إهتمامات الفرق القطاعية بالتشاور مع منسق الشؤون الإنسانية والأطراف العاملة الأخرى بالنسبة لوضع الأولويات وحشد الموارد والترويج.

التنسيق مع السلطات المحلية/الوطنية ومؤسسات الدولة والمجتمع المدني المحلي والأطراف العاملة المعنية الأخرى

- التأكد من أن الإستجابات الإنسانية مقامة وفقاً للقدرات المحلية.
- ضمان إقامة صلات مع السلطات المحلية والوطنية على نحو ملائم وكذلك مع مؤسسات الدولة والمجتمع المدني المحلي والأطراف العاملة المعنية الأخرى (قوات حفظ السلام على سبيل المثال) وضمان التنسيق وتبادل المعلومات معهم على نحو ملائم.

النهج المشتركة والقائمة على المجتمعات المحلية

- ضمان استخدام النهج المشتركة والقائمة على المجتمعات المحلية في تقييم الإحتياجات القطاعية والتحليل والتخطيط والمتابعة والإستجابة.

إيلاء إهتمام للمجالات الشاملة لعدة قطاعات ذات الأولوية

- ضمان دمج الأمور الشاملة لعدة قطاعات ذات الأولوية والمتفق عليها في تقييم الإحتياجات القطاعية والتحليل والتخطيط والمتابعة والإستجابة (كالعمر والتنوع والبيئة ونوع الجنس ونقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وحقوق الإنسان)؛ المساهمة في وضع إستراتيجيات ملائمة للتعامل مع هذه المسائل؛ إعداد البرامج التي تراعي المنظور الجنساني وتعزيز المساواة بين الجنسين؛ ضمان أن تتم تلبية إحتياجات ومساهمات وقدرات النساء والفتيات والرجال والفتية على حد سواء.

تقييم الإحتياجات وتحليلها

- ضمان القيام بتقييم الإحتياجات القطاعية على نحو منسق وفعال وتحليلها وضم جميع الشركاء المعنيين.

التأهب للحالات الطارئة

- ضمان التخطيط لحالات الطوارئ المحتملة والتأهب للحالات الطارئة الجديدة.

إعداد الخطط وتنمية الإستراتيجيات

- ضمان القيام بأعمال قابلة للتنبؤ ضمن الفرق القطاعية لما يلي:
- تحديد الثغرات.

- تطوير وتحديث إستراتيجيات الإستجابة وخطط العمل المتفق عليها للقطاع وضمان أن تنعكس على نحو ملائم على الإستراتيجيات الكلية للدولة مثل خطة العمل الإنسانية الموحدة.
- استقاء العبر المستفادة من النشاطات السابقة ومراجعة الإستراتيجيات بناءً عليها.
- وضع إستراتيجية خروج أو انتقال للفريق القطاعي.

تطبيق المعايير

- التأكد من إدراك المشاركين في الفرق القطاعية للإرشادات المعنية بالسياسة والمعايير الفنية والإلتزامات المعنية التي أخذتها الحكومة على عاتقها في ظل القانون الدولي المعني بحقوق الإنسان.
- ضمان أن تتواءم الإستجابات مع التوجيه المتعلق بالسياسات القائمة والمعايير التقنية والإلتزامات القانونية المعنية بحقوق الإنسان التي تعهدت بها الحكومة.

المتابعة وكتابة التقارير

- ضمان وجود آليات مراقبة ملائمة بغية دراسة آثار الفرق القطاعية العاملة والتقدم المحرز في خطط التنفيذ.
- ضمان وضع تقارير ملائمة وتبادل معلومات فعال (بدعم من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية) مع إيلاء اهتمام للبيانات المعنية بالعمر ونوع الجنس.

الترويج وحشد الموارد

- تحديد الأمور الأساسية المعنية بالترويج بما فيها إحتياجات الموارد والمساهمة في الرسائل الهامة التي تنطوي عليها مبادرات الترويج واسعة النطاق لمنسق الشؤون الإنسانية والأطراف العاملة الأخرى.
- حث الجهات المانحة على تمويل الأطراف العاملة المعنية بالشؤون الإنسانية لإنجاز النشاطات ذات الأولوية في القطاع المعني، بينما تُشجع في الوقت نفسه المشاركين في الفرق القطاعية على حشد الموارد من أجل نشاطاتهم عبر قنواتهم الاعتيادية.

إجراء التدريبات وبناء القدرات

- تعزيز ودعم القيام بتدريب كادر الشركاء المعنيين بالشؤون الإنسانية وبناء قدراتهم.
- دعم الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات السلطات المحلية والمجتمع المدني.

تقديم المساعدات أو الخدمات كملاد أخير

- بحسب الإلتفاق الذي أبرمه مدراء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ، تضطلع القيادات القطاعية بمهمة العمل كملاد أخير (ويخضع ذلك لإمكانية الوصول والوضع الأمني والتمويل المتاح) بغية

تلبية الاحتياجات ذات الأولويات المتفق عليها بدعم من منسق الشؤون الإنسانية ومنسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ ضمن جهودهم الرامية إلى حشد الموارد المتعلقة بهذا الصدد.

- يتعين أن يتم تطبيق هذا المفهوم على نحو ملائم وواقعي في المجالات الشاملة لعدة قطاعات كالحماية والإنعاش المبكر وتنسيق إقامة المخيمات.

ويُتوقع من الأطراف العاملة المعنية بالشؤون الإنسانية المساهمة في إعداد خطط العمل المشتركة المعنية بالشؤون الإنسانية أن يكونوا سباقين في تقييم الاحتياجات وإعداد الإستراتيجيات والخطط للقطاع وتنفيذ النشاطات ذات الأولوية المتفق عليها. كما يتعين على الفرق القطاعية وضع شروط خاصة بالأطراف الإنسانية العاملة التي قد ترغب بالمشاركة كمراقب، بصفة أساسية لأغراض تبادل المعلومات.